

2,61 تريليون أصول الإمارات في 2016

دبي:

«الخليج»

في 2016 في الإمارات تمثل نحو 30% من النظام، وهذه زيادة ملحوظة مقارنة بنحو 20% عام 2010. وقد تحقق هذا بشكل رئيسي بفضل النمو المتسارع للنوفاذ الإسلامية التي استحوذت من خلالها المصارف التقليدية على حصص سوق إضافية وعملاء جدد على مر السنين.

جذب صفقات رئيسية

واجتذبت دول مجلس التعاون على مدى أكثر من عقد عدة صفقات رئيسية مع أكثر الصفقات ربحاً بين عامي 2006 و 2016. وتم خلال هذه الفترة تسجيل 69 صفقة تقدر قيمتها بأكثر من 27 مليار دولار. وبقي عام 2016 الأكثر ربحاً من حيث القيمة حيث سجلت 1,48 مليار دولار من صفقتين فقط. وشهدت الاقتصادات الإقليمية نمواً متسارعاً خلال الفترة ما بين 2011 - 2014 والتي كانت مدفوعة بشكل أساسي بأسعار النفط مع كون القطاع المصرفي أكبر المستفيدين من هذه الطفرة الاقتصادية. تحسن أرباح رأس المال

كما تحسنت أيضاً أرباح رأس المال بشكل كبير نتيجة لودائع القطاع العام مما أدى بدوره إلى تحسن نسب رأس المال للمقرضين. وجاءت كل هذه المكاسب في ظل زيادة السيولة من الحكومات المعنية إلى النظام، وهي خطوة قامت بحماية القطاع المالي الإقليمي من الأزمة المالية لعام 2009. ولعبت أيضاً عوائد البترول ودولار والسياسات الصارمة والاستراتيجية التي اتخذتها البنوك المركزية دوراً رئيسياً في ضمان بقاء الاستقرار المالي للاقتصادات الثلاثة قوياً وقادراً على الاستمرار.

المقرضون المحليون

وحسب خبراء «الماسة كابيتال»، لا يزال القطاع المصرفي الإقليمي يحافظ على المقرضين المحليين، حيث لا يزال وجودهم عبر الحدود يواجه قيوداً صارمة على الترخيص بالنسبة للمصارف الأجنبية. لكن مع ازدياد المنافسة تشهد المصارف المحلية توسعاً متسارعاً في القطاع. وعلى الرغم من ازدهار الاقتصاد لا يزال القطاع المالي يواجه بعض التحديات التي تتمثل في تضخم في العجز.

شهد القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي نمواً قوياً خلال العام 2016، رغم التراجعات الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط. وكان وضع مصارف الإمارات من بين الأفضل خليجياً خلال العام الماضي.

ذكر تقرير «الماسة كابيتال» أن إجمالي أصول بنوك الإمارات ارتفع بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 10,2 % من 1,20 تريليون درهم في عام 2007 إلى 2,61 تريليون درهم في 2016. وتسارع بشكل عام نمو أصول البنك بعد الزيادة التي شهدتها عام 2013، حيث تزايدت بهوامش مثيرة للإعجاب خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد سجل متوسط النمو الشهري في عام 2016 بنسبة 0,4 %.

تراجع أسعار النفط

وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط، إلا أن ودائع العملاء ارتفعت في الإمارات إلى 1,562 مليار درهم في 2015. وأشار التقرير إلى أن ودائع القطاع العام سجلت نمواً من 72,8 % عام 2014 إلى 76,5 % في 2016. وارتفعت مساهمة ودائع القطاع الخاص في قاعدة الودائع الشاملة من 23,9 % عام 2010 إلى 27,2 % عام 2014. ويمتلك «بنك أبوظبي الأول» أعلى حصة من ودائع العملاء مع نسبة 30,4 % يليه «بنك الإمارات دبي الوطني» مع نسبة تتجاوز 16 %، ثم «بنك أبوظبي التجاري» مع أكثر بقليل من 10 %.

الخدمات المصرفية الإسلامية

وواصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيل نمو مثير للإعجاب مقارنة مع الخدمات المصرفية التقليدية. حيث واصلت الخدمات المصرفية الإسلامية التفوق إلى حد كبير على أداء المقرضين التقليديين الوطنيين والدوليين. والسبب في ذلك هو دعم المؤسسات بأنظمة استباقية وزيادة الإدراك حول التمويل الإسلامي بالإضافة إلى تبني منتجات الشريعة على نطاق أوسع وخاصة في مجال التجزئة. وقدر أن الأصول المالية